

Distr.: General
26 April 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢٩ حزيران/يونيه - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت*

إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى

موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦

مذكرة من الأمين العام

موجز

الهدف من هذه المذكرة تيسير المشاورات بين الدول الأعضاء بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى وترتيبات الخلف من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وهي تتضمن مقترحات مقدمة من الدول الأعضاء وكذلك من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. كما أدرجت في هذه المذكرة المقترحات التي قدمتها الهيئات الحكومية الدولية.

وقد قدم الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، عددا من المقترحات لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه. ويتراوح نطاق هذه المقترحات بين جعل المجلس منتدى لاستعراض أقران بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وعقد منتدى للتعاون الإنمائي مرة كل سنتين، وضرورة تغيير أساليب عمله.

* E/2005/100

ولا يمكن أن تُتوقع بتفصيل طبيعة التغييرات التي سيدخلها المجلس على هيكله وسير عمله نتيجة للقرارات التي سيتخذها مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر. غير أنه من الممكن الافتراض بأن تعزيز ورصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية سيكون محور أعمال الجزء الرفيع المستوى أو الترتيبات التي ستخلفه في الفترة المقبلة. لذلك يمكن تخصيص قسط من الجزء الوزاري لدورة المجلس في عام ٢٠٠٦ لاستعراض أقران تحدّد طرائقه فيما بعد.

وينبغي ألا يعني ذلك عدم اختيار موضوع محدد للبحث يتناوله الوزراء، إلى جانب الاستعراض المشار إليه أعلاه. وقد قدمت الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة طائفة واسعة النطاق من المقترحات المفيدة لموضوع عام ٢٠٠٦. ويتوقع أن يتخذ مؤتمر القمة قرارات بالغة الأهمية من حيث معالجة الروابط بين التنمية والأمن. ويمكن للمجلس، للإفادة من نتائج مؤتمر القمة، أن يختار موضوعا يعالج تحديات التنمية، بما فيها الديون الخارجية، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتكنولوجيا، والإدارة في حالات ما بعد الصراع. لذلك، يوصى باختيار الموضوع التالي لمداولات المجلس ومناقشاته بشأن السياسات العامة خلال الجزء الرفيع المستوى أو الترتيبات التي تخلفه في عام ٢٠٠٦: "بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من صراعات".

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	١		أولا - مقدمة
٤	١٣-٢		ثانيا - موضوع الجزء الرفيع المستوى
٤	٦-٤		ألف - العناصر التي يلزم مراعاتها عند اختيار الموضوع
٧	١٣-٧		باء - مقترحات الأمين العام

المرفقات

٩		الأول - مقترحات الدول الأعضاء
١٠		الثاني - مقترحات مؤسسات منظمات منظومة الأمم المتحدة
١٢		الثالث - مقترحات الهيئات الحكومية الدولية

أولا - مقدمة

١ - تُقدم هذه المذكرة لتيسير المشاورات فيما بين الدول الأعضاء بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

ثانيا - موضوع الجزء الرفيع المستوى

٢ - قررت الجمعية العامة، في الفقرة ٥٣ من المرفق الأول لقرارها ٢٢٧/٥٠، أنه، فيما يتعلق بموضوع الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن يقدم رئيس المجلس، بعد التشاور مع الدول الأعضاء، والتشاور، عن طريق الأمين العام، مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، اقتراحا بشأن موضوع البحث للعام التالي في دورة المجلس الموضوعية السنوية^(١). وقررت أيضا أن يجري المجلس مشاورات في الدورة الموضوعية السنوية بشأن موضوع الجزء الرفيع المستوى بهدف التوصل إلى قرار، إن أمكن ذلك، خلال الدورة الموضوعية؛ ولكن في موعد لا يتجاوز، في جميع الأحوال، أية دورة مستأنفة في الخريف التالي لانعقاد الدورة السنوية.

٣ - وتشاور الأمين العام مع الدول الأعضاء من خلال مذكرة شفوية مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وتشاورت الأمانة العامة مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتلقت مقترحات بشأن الموضوع. وترد هذه المقترحات جميعها وكذلك مقترحات الهيئات الحكومية الدولية في المرفقات من الأول إلى الثالث.

ألف - العناصر التي يلزم مراعاتها عند اختيار الموضوع

٤ - لعلّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي يرغب، عند اختيار موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته، في مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) قد يود المجلس اختيار موضوع اقتصادي و/أو اجتماعي رئيسي من موضوعات الساعة في مجال السياسة العامة؛

(ب) أن يكون الموضوع مما يسمح باتباع نهج متكامل متعدد التخصصات؛

(١) يذكر أن الجمعية العامة طلبت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قرارها ٢٧٠/٥٧ بء أن يضع برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية. وعملا بهذا القرار، اعتمد المجلس موضوع "بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية" للجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس لعام ٢٠٠٥ وقرر مواصلة التشاور بشأن برنامج عمل متعدد السنوات للجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس، بغية وضع صيغة نهائية للبرنامج قبل الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٥.

(ج) أن يتيح الموضوع للمجلس إمكانية الاستفادة القصوى من مشاركة الوزراء ووجود رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات التجارية والمالية الدولية؛

(د) أن تؤدي مداولات الجزء الرفيع المستوى إلى زخم سياسي يساعد في تلاقي الآراء وتيسير النظر في المسائل المطروحة، بما في ذلك تبلور توصيات جديدة بشأن هذه المسائل في المحافل ذات الصلة (انظر قرار الجمعية العامة ٤٥/٢٦٤، المرفق، الفقرة ٥ (د) '١'؛

(هـ) ومما يذكر أن برنامج التنمية أشار بالتحديد إلى أن على المجلس، في الجزء الرفيع المستوى من دورته، أن ينظر في قضايا رئيسية متعلقة بالتعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة. وأشار إلى وجوب استخدام الجزء الرفيع المستوى في تحسين التوافق بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة. وعلى المجلس، عند قيامه بذلك، أن يساهم في تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤٠، المرفق، الفقرة ٢٥٢ (أ))؛

(و) ومما يذكر أيضا أنه يجوز للمجلس، إذا ما نشأت في وقت لاحق مسألة عاجلة للغاية وذات أولوية عليا تصلح كموضوع للجزء الرفيع المستوى، أن ينظر في هذا الموضوع، حسب الاقتضاء، بوصفه موضوعا إضافيا للمناقشة في الجزء الرفيع المستوى من دورته (انظر قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧، المرفق الأول، الفقرة ٥٣).

٥ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفقرة ٧ من قراره ٢٧/٢٠٠١، إلى الأمين العام أن يقدم إليه، لدى نظره في موضوعي الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق، معلومات عن برامج العمل المتعددة السنوات للجان الفنية. وترد المعلومات المطلوبة في التقرير الموحد المقدم من الأمين العام بشأن عمل اللجان الفنية في عام ٢٠٠٥، الذي سيعرض قريبا على المجلس.

٦ - وترد في الإطار ١ المواضيع التي نظر فيها المجلس خلال الأجزاء الرفيعة المستوى من دوراته في السنوات السابقة.

المواضيع التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأجزاء الرفيعة المستوى من دوراته منذ عام ١٩٩٥

- ١٩٩٥: تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.
- ١٩٩٦: التعاون الدولي في مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، والأنشطة ذات الصلة.
- ١٩٩٧: تهيئة بيئة مواتية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال، والاستثمار، والتجارة.
- ١٩٩٨: الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي: الآثار والفرص والتحديات، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية، ومن بينها أقل البلدان نمواً، في سياق العولمة وتحرير التجارة.
- ١٩٩٩: دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها.
- ٢٠٠٠: التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة.
- ٢٠٠١: دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- ٢٠٠٢: مساهمة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم، في عملية التنمية.
- ٢٠٠٣: تعزيز النهج المتكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة.
- ٢٠٠٤: تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.
- ٢٠٠٥: بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في الإعلان بشأن الألفية، وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص.

باء - مقترحات الأمين العام

٧ - قدم الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، عددا من المقترحات لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنشيطه. ويتراوح نطاق هذه المقترحات بين جعل المجلس منتدى لاستعراض أقران بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بما فيه الأهداف الإنمائية للألفية، وعقد منتدى للتعاون الإنمائي مرة كل سنتين، وضرورة تغيير أساليب عمله.

٨ - ولا يمكن أن تُتوقع بتفصيل طبيعة التغييرات التي سيدخلها المجلس على هيكله وسير عمله نتيجة للقرارات التي سيتخذها مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر في ضوء مقترحات الأمين العام ووجهات نظر الدول الأعضاء. غير أن من الممكن الافتراض بأن تعزيز ورصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية سيكون محور أعمال الجزء الرفيع المستوى أو الترتيبات التي ستخلفه في الفترة المقبلة. ولذلك سيتعين تخصيص قسط من الجزء الوزاري لدورة المجلس في عام ٢٠٠٦ لاستعراض أقران تحدّد طرائقه فيما بعد.

٩ - وينبغي ألا يعني ذلك عدم اختيار موضوع محدد للبحث يتناوله الوزراء، إلى جانب الاستعراض المشار إليه أعلاه. وقد قدمت الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة طائفة واسعة النطاق من المقترحات لاختيار موضوع من هذا القبيل لعام ٢٠٠٦. وتتيح هذه المقترحات أساسا سليما لوضع مقترح للعام القادم. غير أن من الضروري كفالة أن يمكن الموضوع المجلس من الاستناد إلى نتائج مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر، بما أنه من المتوقع أن يتخذ قرارات هامة بخصوص الروابط بين التنمية والأمن. ويمكن للمجلس تعزيز الجهود المبذولة لتنفيذ هذه القرارات باختيار موضوع يعالج تحديات التنمية، بما فيها الديون الخارجية، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتكنولوجيا، والإدارة في حالات محددة مثل البلدان الخارجة من صراعات.

١٠ - وفي ظل هذه الخلفية، يتعين إيلاء اعتبار جدي لمسألة تعزيز تنمية أطول أجلا في البلدان الخارجة من صراعات، لا سيما في أفريقيا. وقد أسهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي فعلا في ربط مسألتي التنمية والأمن عن طريق إنشاء فريقين استشاريين مخصصين، الأول بشأن غينيا - بيساو والثاني بشأن بوروندي. وشرع هذان الفريقان بنجاح في حشد استجابة منسقة على نطاق المنظومة لتلبية احتياجات هذين البلدين^(٢).

(٢) في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية، القرار ١/٢٠٠٢، الذي قرر فيه النظر في إنشاء إطار لفريق استشاري بناء على طلب أي من البلدان الأفريقية الخارجة من صراعات. وأنشئ بموجب مقرر المجلس ٣٠٤/٢٠٠٢ الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو. كما أنشئ الفريق الاستشاري المخصص المعني ببوروندي بقرار المجلس ١٦/٢٠٠٣.

١١ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء قرارها ٣٣٧/٥٧ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. وأعربت الجمعية، في الفقرة ٣٢ من مرفق هذا القرار، عن تأييدها لزيادة فعالية مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة، مع مراعاة الحاجة إلى تشجيع التدابير الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها النمو الاقتصادي، لدعم القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، بوصف ذلك عنصراً أساسياً في استراتيجية المجلس في هذا الصدد. وفي الآونة الأخيرة، أوصى الأمين العام بأنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي إضفاء الطابع المؤسسي على عمله في إدارة مرحلة ما بعد انتهاء الصراع بالعمل مع لجنة بناء السلام المقترح إنشاؤها، وأنه ينبغي للمجلس أن يعزز الروابط القائمة بينه وبين مجلس الأمن من أجل تعزيز الوقاية الهيكلية (A/59/2005، الفقرة ١٧٨).

١٢ - وفي ضوء الاعتبارات المذكورة أعلاه، يوصى باختيار الموضوع التالي لمداولات المجلس ومناقشاته بشأن السياسات العامة خلال الجزء الرفيع المستوى أو الترتيبات التي تلتفه في عام ٢٠٠٦: "بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان الخارجة من صراعات".

١٣ - ومن شأن هذا التركيز أن يمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الإسهام المتميز في المساعدة على إدماج منظور الصراعات على نحو أمتن في السياسات والبرامج الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك في عمليات متابعة اجتماعات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، لا سيما مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر.

المرفق الأول

مقترحات الدول الأعضاء

- (أ) الجماهيرية العربية الليبية: '١' "التنسيق والتعاون الدوليان للتصدي لأزمات المياه العالمية بغية ضمان توفير مياه شرب مأمونة للجميع في العالم"؛ '٢' "التعاون الدولي الهادف إلى تعزيز القدرة على مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية"؛
- (ب) الولايات المتحدة الأمريكية: "تشجيع الإدارة السليمة ومكافحة الفساد"؛
- (ج) اليابان: "الحالة الراهنة والتوقعات المستقبلية لتعاون البلدان النامية فيما بينها وتعاونها مع البلدان المتقدمة النمو في مجال تشجيع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب"؛
- (د) لبنان: '١' "التقنيات الابتكارية لإدارة الديون وإعادة جدولتها لتحقيق القدر الأمثل من المنافع الاجتماعية - الاقتصادية التي تتأتى من تخفيض ديون الدول النامية المثقلة بالديون"؛ '٢' "تحقيق أكمل مستوى من المنافع الاجتماعية - الاقتصادية المتأتية من تحرير التجارة وتكتلات التجارة الحرة عن طريق تعزيز قدرة البلدان النامية على المنافسة"؛ '٣' "التحديات التي يضعها اقتصاد المعرفة أمام البلدان النامية والفرص التي يتيحها لها"؛ '٤' "تشجيع نقل الخبرة الفنية والتكنولوجيا والاستثمار الأجنبي المباشر والموارد البشرية إلى الاقتصادات الناشئة والنامية"؛
- (هـ) الاتحاد الأوروبي: متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية الاستعراضي وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"؛
- (و) فنزويلا: "أثر تسديد الديون الخارجية على تنامي الفقر في البلدان النامية، من حيث التكلفة والاستثمارات الاجتماعية التي تخسر في الميزانيات الوطنية نتيجة للمديونية"؛
- (ز) بوليفيا: "الديون الخارجية وتأثيرها في مجال القضاء على الفقر: التداعيات على التجارة والتمويل والفقر"؛
- (ح) الهند: التركيز على المواضيع التي ستولي اهتماما أكبر إلى "المناخ الاقتصادي العالمي غير الملائم الذي تواجهه البلدان النامية والدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات المالية والتجارية الدولية للتخفيف من هذه الأوضاع غير الملائمة"؛

المرفق الثاني

مقترحات مؤسسات منظمات منظومة الأمم المتحدة

- (أ) برنامج الأغذية العالمي: "تلبية احتياجات الأطفال: الركيزة الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"؛
- (ب) جامعة الأمم المتحدة: '١' "تعزيز قدرة البلدان المتلقية على استيعاب تدفقات المعونة المتزايدة واستخدامها بشكل فعال من أجل التنمية"؛ '٢' "التصدي للأسباب والنتائج البيئية للتزاعات العنيفة وإيجاد حلول لها"؛ '٣' إطلاق مبادرات جديدة لتعبئة التمويل الخاص والعام من أجل التعليم"؛
- (ج) المنظمة البحرية الدولية: '١' "الشحن الدولي - ناقل التجارة العالمية"؛ '٢' "التعاون الدولي لتعزيز الضمان الاجتماعي وكفالة استدامة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية"؛ '٣' "تشجيع اتباع نهج متكامل لحماية البيئة البحرية بوصفها مصدرا عالميا للتغذية والتنوع البيولوجي والثروات الطبيعية المستدامة"؛
- (د) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: "دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قيادة عمل الأمم المتحدة والوكالات والمؤسسات المتخصصة، وفي دعم الدول الأعضاء في مجال تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها تلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية بالإضافة إلى نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة"؛
- (هـ) منظمة السياحة العالمية: "الإجراءات الخاصة لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، في البلدان التي تواجه مخلفات كوارث طبيعية خطيرة أو أوبئة أو أعمال إرهابية"؛
- (و) مكتب العمل الدولي: "دور التجارة والتمويل الدوليين في دعم الاستراتيجيات الوطنية لتعزيز جودة العمالة وكميتها وجهود محاربة الفقر"؛
- (ز) صندوق النقد الدولي: "أهمية السياسات الوطنية في تعزيز النمو"؛
- (ح) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة: '١' "دور الأمم المتحدة في تنفيذ المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من خطة العمل للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، مع تركيز خاص على البلدان الخارجة من الصراع أو التي تستعيد نشاطها بعد وقوع الكوارث الطبيعية"؛ '٢' الأمم المتحدة بوصفها منتدى لتشجيع أنشطة التعليم

من أجل التنمية المستدامة في أوساط الحكومات والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين، وبوصفها أداة لدعم الأهداف الإنمائية للألفية؛^٣ ”بناء القدرات من أجل تعزيز التنمية المستدامة“؛^٤ ”تحديات بناء مجتمع معلومات“؛^٥ ”التعاون بين القطاعين العام والخاص: تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية بطريقة عادلة ومستدامة و سليمة بيئيا من خلال الشراكة الفعالة“؛^٦ ”تعزيز إيجاد بيئة ملائمة لصنع السياسة على أساس الأدلة“؛^٧ ”سد الثغرة بين الباحثين وصناع السياسة لتسخير العلم لخدمة احتياجات المجتمع“؛^٨ ”تعزيز دور العلوم من أجل تحقيق تنمية اجتماعية ومستدامة“؛^٩ ”تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بتحسين التعاون بين وزراء التنمية الاجتماعية ووزراء الاقتصاد و/أو المالية“؛^{١٠} ”دور التراث الثقافي في التنمية الاقتصادية (بالإضافة إلى اتفاقية عام ١٩٧٢ لحماية التراث الحضاري والطبيعي العالمي، والاعتماد في عام ٢٠٠٣ لاتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، وهي اتفاقية يتوقع أن تصبح نافذة في عام ٢٠٠٦، وتهدف إلى حماية التراث الثقافي الحي المنقول عبر الأجيال)“؛^{١١} ”بناء مجتمعات معرفة شاملة: تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“؛^{١٢} ”تشجيع الإنتاجية، والابتكار العلمي والتقني، وسبل الوصول إلى المعرفة واقتسامها، بما فيها معارف الشعوب الأصلية، بوصفها عوامل لتسريع وتيرة التحولات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية، وخصوصا في أفريقيا“؛^{١٣} ”إعادة تأهيل الاقتصاد غير المنظم وتشجيعه، وبشكل خاص الاقتصادات غير الرسمية والأسرية، في البلدان التي تواجه صعوبات، بوصف ذلك وسيلة لمكافحة الفقر وتحسين ظروف معيشة السكان الضعفاء، خاصة الشباب منهم“.

(ط) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: ”تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية“؛

(ي) منظمة الأغذية والزراعة: ”١“ ”من الإغاثة إلى التنمية: نحو ضمان الاستدامة“؛^٢ ”الجمع بين حفظ الموارد الطبيعية واستعمالها المستدام، والتخفيف من حدة الفقر“؛^٣ ”تعبئة العمل الوطني والدولي ردا على الكوارث الطبيعية: دروس من التجارب الأخيرة“؛

(ك) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ”أسواق العمل والتحديات التي تواجه الحماية الاجتماعية في عالم معولم: التحولات الديمغرافية وتغير علاقات العمالة والهجرة“؛

المرفق الثالث

مقترحات الهيئات الحكومية الدولية

١ - أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجدداً، في قراره ٦٠/٢٠٠٣، بشأن الإدارة العامة والتنمية، أن تعزيز الإدارة العامة والدولة هو أمر يتصدر جدول أعمال التنمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الألفية، وأن تنشيط الإدارة العامة يعتبر أحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقرر في هذا الصدد استكشاف إمكانية النظر في هذا الموضوع في جزء رفيع المستوى من دورة قادمة.

٢ - وأوصت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، في دورتها الثالثة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤^(١)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعيد تأكيد دور الخدمة العامة في الوفاء بالأهداف الوطنية المحددة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بوصفها مؤشرات رئيسية على تحقيق الدول الأعضاء للأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقاً لهذه الغاية، كررت اللجنة توصيتها السابقة للمجلس بأن يكرّس أحد أجزائه الرفيعة المستوى القادمة للدور المتغير للإدارة العامة الموجهة من أجل التنمية، الاقتصادية والبشرية على السواء، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع جعل أداء الخدمة العامة عنصراً محورياً. واقترحت لجنة الخبراء أنه يمكن وضع العنوان التالي لهذا الجزء:

”الإدارة العامة الموجهة نحو الخدمات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“.

٣ - وفي الجلسة العامة ٤٩، المعقودة في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً بمشروع المقرر الثاني الذي اعتمدته المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية وبالعناصر الواردة فيه، وقرر أن ينظر في قضايا الشعوب الأصلية كموضوع للجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠٠٦، وذلك وفقاً للإجراءات المعمول بها المحددة في قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ (المقرر ٣٠١/٢٠٠٣)، ”الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦“.

(أ) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٤، الملحق رقم ٤٤ (E/2004/44).

٤ - ودعا مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في خطته للتنفيذ^(ب)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تنظيم النظر الدوري في مواضيع التنمية المستدامة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك وسائل التنفيذ. ويمكن للجنة التنمية المستدامة التقدم بتوصيات بشأن هذه المواضيع. ولم تقدم هذه اللجنة أي توصيات حتى الآن.

(ب) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.